مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 08 العدد: 01 ، 2020 ص.ص: 29-42

سمات سوق الشغل الجزائري في مطلع القرن الواحد والعشرين: مقارنة بين بيانات EFT-2011 وMICS-4

Features of the Algerian labor market in the early 21 century's: A comparison between EFT-2011 and MICS-4

مصلي رضوان
جامعة البليدة2
redlimadz@yahoo.fr

مداني سليمة
جامعة البليدة2
salimadani1975@gmail.com

ملخص:
تبعا لتكيفات السياسات الماكرو-اقتصادية التي تم اعتمادها وتنفيذها منذ عشريتين مضتا، شهدت بنية الاقتصاد الجزائري تغيرات عميقة، جعلت سوق العمل يخضع لاختلالات وضغوط متزايدة القوة. تنعكس هذه الاختلالات بشكل أساسي في التراجع النسبي للوظائف الدائمة، وصعود القطاع غير الرسمي، وزيادة البطالة، ...، مع ما يترتب عن ذلك من زيادة حجم الفئات الضعيفة والفقر في ضل استمرار هشاشة سوق العمل.
من هذا المنطلق ستحاول هذه الورقة عرض تحاليل تستند لمجموعة من الإحصائيات والمؤشرات، بخصوص السمات الأساسية لسوق الشغل. تعتمد التحاليل المعروضة أساسا على بيانات مسح قوى العمل (Enquête force de travail)، المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2011 والمسح العنقودي متعدد المؤشرات الرابع (MICS-4) المنجز من طرف وزارة الصحة.
الكلمات المفتاحية: سوق العمل؛ الشغل؛ البطالة؛ الشباب، القطاع غير الرسمي؛ خريجي الجامعات.

Abstract :
Depending on the macro-economic policies that have been adopted and implemented in recent years, the structure of the Algerian economy has undergone profound changes. The labor market has been subject to increasingly strong imbalances and pressures. These imbalances are mainly reflected in the relative decline in permanent jobs, the rise of the informal sector, the increase in unemployment, ..., with the consequent increase in the size of vulnerable groups and poverty in light of the continued fragility of the labor market.
From this standpoint, this paper will attempt to present analyzes based on a set of statistics and indicators, regarding the basic features of the labor market. The

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

analyzes presented are based on the work force survey data (Enquête force de travail), completed by the National Bureau of Statistics in 2011.
Key words: The labor market, employment, unemployment, youth, the informal sector, university graduates.

مقدمة :

برغم أن الربيع العربي أخطأ الجزائر إلا أن انتفاضات شعبية انفجرت في العديد من المدن في السنوات الأخيرة؛ هذه الاضطرابات جلبت الانتباه إلى اختلالات سوق الشغل في الجزائر، بصفته أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الاجتماعي؛ ولقد استطاعت السلطات احتواء هذه الجلبة في آخر الأمر؛ ولعل هذا النجاح يرجع إلى أمرين اثنين :

من ناحية، كانت الجزائر قد خرجت توا من 10 سنوات من الركود (التسعينيات)، تميزت بعنف شديد نتج عنه العديد من الوفيات والجراحات/الإصابات والصدمات؛

ومن ناحية أخرى، تحسن المناخ الاقتصادي إلى حد ما بفضل بحبوحة مالية أكيدة تأتت بشكل رئيسي من عائدات تصدير الغاز والنفط (4).

أولا: السياق الاقتصادي-الاجتماعي والسياسات الوطنية للتشغيل:

تم بسط السلم الاجتماعي عندما استسلمت السلطات لمطالب تحسين الأجور التي لم تلقى صدى إلى غاية التغييرات التي أدخلت على القانون الأساسي للوظيف العمومي سنة 2008.

مكّنت المؤشرات الماكروقتصادية هذه من استنتاج أن الاقتصاد الجزائري في صحة جيدة عام 2010 بمعدل نمو مستدام بلغ (4%)، احتياطيات صرف في حدود 150 مليار دولار ومستوى تضخم مسيطر عليه نسبيا (متوسط سنوي في حدود 3.4%). على المستوى الاجتماعي، تشير مؤشرات التنمية البشرية لسنة 2010 أيضًا إلى تحسن كبير في مستوى المعيشة بالنظر لمعطيات الدخل، الصحة والتعليم. ولقد قدر معدل البطالة آنذاك عند عتبة 10%، قرابة 8.1% بين الرجال ومستوى أعلى بكثير بين النساء (19.1%). كان معدل البطالة بين خريجي الجامعات الشباب الأعلى (5).

على أساس هذه المؤشرات، وضعت الحكومة مخطط تنموي للفترة 2010-2014. من أجل تشجيع خلق فرص العمل، أين تم اعتماد ميزانية أولية بقيمة 350 مليار دينار (4.7 مليار دولار أمريكي).

بالرغم أن تطوير سياسات التوظيف كان منذ أواخر الثمانينات، فلقد تم تعزيزها بمرور الوقت من خلال إعادة تنظيم وكالة التوظيف الوطنية (ANEM) وإنشاء أربع وكالات جديدة:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة(CNAC) ، ووكالة التنمية الاجتماعية(ADS) ، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، والوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغرى (ANGEM).

بعد كل هذه الجهود هل استطاع سوق الشغل الجزائري تجاوز العقبات التي كانت تواجهه أو على الأقل الحد منها؟

يمكن استخلاص السمات الأساسية لسوق الشغل الجزائري من نتائج مسح قوى العمل المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (2011، 2012)، كما أن المسح العنقودي الجزائري متعدد المؤشرات الرابع (2012-2013) يحتوي بيانات مفيدة.

جدول (1):

تطور الشغل في الجزائر (2011-2012)

	2010	***2011***
قوى الشغل (بالملايين)	*10811*	*10661*
الأجراء (بالملايين)	*9735*	*9599*
البطالين (الملايين)	*1076*	*1062*
معدل البطال (%)	*9,95*	*9,96*
معدل الشغل (%)	*41,71*	*39,99*

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، معطيات مسح قوى الشغل، 2011، 2012.

ثانيا: السمات الأساسية لسوق الشغل الجزائري:

1. ضغط الزيادة الديموغرافية ومعدل مشاركة (شغل) نسوية مستقر:

عرفت السنوات الأخيرة انفجارا في معدل المواليد، يرجع إلى الزيادة المفاجئة في عدد الزيجات واستمرار انخفاض الوفيات. لم تتوقع دراسات الانتقال الديمغرافي في الجزائر هذا المنحى. بالفعل ارتفع معدل المواليد بنسبة 1.3% بين عامي 2011 و2012. إذا استمر هذا الاتجاه طويلا، فقد يشكل ضغطًا كبيرًا على سوق العمل في المستقبل [1 و2].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2):

الولادات، الزيجات، ومعدلات الخصوبة (1990–2012)

السنة	الولادات (بالآلاف)	معدل المواليد	معدل الخصوبة	الزيجات	معدل الزواجية
1990	775	30,94	4,5	149345	5,97
2000	589	19,36	2,4	177548	5,84
2008	817	23,62	2,84	331190	9,58
2010	888	24,68	2,87	344819	9,58
2011	910	24,78	2,87	369031	10,05
2012	978	26,08	3,02	371280	9,9

المصدر: موقع الأنترنت لديوان الوطني للإحصائيات، 2012.

تم تقدير معدل النشاط الإجمالي عند مستوى 42% في عام 2010 و40% في عام 2011 بالنسبة لقوى عاملة كامنة في حدود 27 مليون فرد. إن انخفاض معدل الشغل بين السكان يمثل عبئا ثقيلا على القوى العاملة النشطة. يرجع انخفاض هذا المعدل جزئيا إلى العمل أو الشغل النسوي. استقر معدل مشاركة النساء؛ وفقا لبيانات EFT، عند 14.2% بين عامي 2010 و2011. غالبا ما يبلغ هذا المعدل ذروته عند الفئة العمرية 25–29، ثم ينخفض تدريجيا مع التقدم في العمر [5].

شكل (1)

معدلات الشغل النسوية وفق الفئات العمرية (2009–2012)

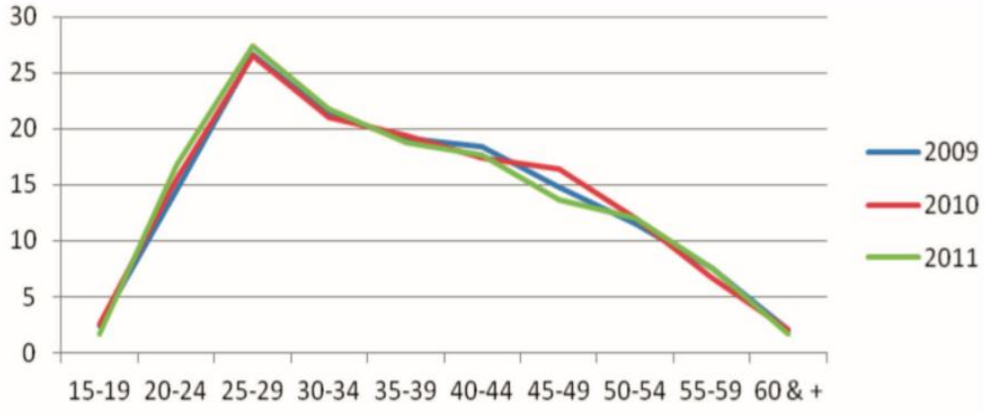

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مسح قوى الشغل، 2011، 2012.

تظهر بيانات الجدول 3 أن معدل النشاط الكلي كان في حدود 32% (MICS4–2013) سنة 2012–2013، وإنه في حدود 52% لدى الرجال و11% لدى النساء. ويصل إلى غاية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

82% لدى الرجال عند الأعمار 40–49 سنة، بينما لا يتعدى 21% لدى النساء في الفئة العمرية 25–29 سنة.

جدول (3):

الحالة الفردية وفق النوع (MICS4–2012)

		مشتغل	بطال	خدمة وطنية	ماكثة بالبيت	تلميذ/طالب	متقاعد	أخرون غير ناشطين	بيانات ناقصة
الذكور	15 – 19	10,0%	**21,1%**	0,4%	0,7%	**63,0%**	0,4%	4,0%	0,4%
	20 – 24	34,7%	**35,7%**	2,3%	0,7%	**21,8%**	0,3%	4,3%	0,3%
	25 – 29	**60,2%**	**31,6%**	1,1%	0,8%	3,4%	0,3%	2,4%	0,2%
	30 – 34	**73,2%**	**22,7%**	0,4%	0,4%	0,5%	0,8%	2,0%	0,1%
	35 – 39	**75,4%**	**18,2%**	0,1%	0,4%	0,3%	3,3%	2,1%	0,0%
	40 – 44	**81,5%**	**12,8%**	0,1%	0,2%	0,1%	3,3%	1,9%	0,2%
	45 – 49	**82,1%**	11,2%	0,1%	0,2%	0,0%	4,2%	2,2%	0,0%
	50 – 54	**74,5%**	9,9%	0,0%	0,3%	0,0%	12,5%	2,8%	0,0%
	55 – 59	**55,4%**	10,0%	0,1%	0,4%	0,1%	**30,8%**	3,2%	0,1%
	60+	12,2%	4,0%	0,0%	0,7%	0,2%	**77,5%**	5,4%	0,0%
	المجموع	51,9%	20,0%	0,6%	0,5%	11,6%	12,0%	3,1%	0,2%
الإناث	15 – 19	1,6%	2,8%	0,0%	23,0%	70,7%	0,2%	1,5%	0,3%
	20 – 24	9,4%	8,4%	0,1%	48,6%	31,2%	0,3%	1,7%	0,3%
	25 – 29	**21,0%**	8,1%	0,0%	**65,6%**	3,3%	0,1%	1,6%	0,3%
	30 – 34	**17,3%**	5,2%	0,0%	**75,3%**	0,5%	0,4%	1,1%	0,2%
	35 – 39	**16,1%**	4,0%	0,0%	**77,7%**	0,5%	0,8%	0,7%	0,1%
	40 – 44	**14,6%**	2,0%	0,1%	**80,5%**	0,4%	1,8%	0,5%	0,1%
	45 – 49	**15,0%**	1,3%	0,0%	**78,6%**	0,4%	3,7%	1,0%	0,0%
	50 – 54	9,3%	0,8%	0,1%	**81,0%**	0,4%	7,1%	1,2%	0,1%
	55 – 59	5,8%	0,8%	0,0%	**79,2%**	0,2%	**12,3%**	1,7%	0,0%
	60+	1,2%	0,4%	0,0%	59,3%	0,3%	**33,0%**	5,6%	0,2%
	المجموع	11,4%	4,1%	0,0%	63,4%	13,8%	5,4%	1,8%	0,2%
المجموع	15 – 19	5,9%	12,1%	0,2%	11,6%	66,8%	0,3%	2,7%	0,3%
	20 – 24	22,2%	**22,2%**	1,2%	24,3%	26,4%	0,3%	3,0%	0,3%
	25 – 29	**40,7%**	**19,9%**	0,6%	32,9%	3,3%	0,2%	2,0%	0,2%
	30 – 34	**45,6%**	**14,0%**	0,2%	**37,4%**	0,5%	0,6%	1,6%	0,1%
	35 – 39	**46,0%**	11,2%	0,1%	**38,8%**	0,4%	2,1%	1,5%	0,1%
	40 – 44	**48,0%**	7,4%	0,1%	**40,4%**	0,2%	2,5%	1,2%	0,1%
	45 – 49	**48,6%**	6,2%	0,0%	**39,4%**	0,2%	3,9%	1,6%	0,0%
	50 – 54	**42,1%**	5,4%	0,1%	**40,4%**	0,2%	9,8%	2,0%	0,1%
	55 – 59	31,0%	5,5%	0,0%	**39,1%**	0,1%	**21,7%**	2,5%	0,1%
	60+	6,7%	2,2%	0,0%	**30,1%**	0,2%	**55,2%**	5,5%	0,1%
	المجموع	31,8%	12,1%	0,3%	**31,7%**	12,7%	8,7%	2,5%	0,2%

المصدر: المسح الجزائري العنقودي متعدد المؤشرات، 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. ضعف نظام الإنتاج:

يتميز الاقتصاد الجزائري بقطاع خدمات واسع (الجدول رقم 4): 59% من العاملين يتركزون ضمن قطاع التجارة والخدمات. ثم تأتي قطاعات البناء بنسبة 17% من فرص العمل، والصناعة بنسبة 14% وأخيراً الزراعة بنسبة 11% فقط من القوى العاملة في عام 2011. يظهر تطور العمالة حسب القطاع بين عامي 2003 و2011 انخفاضًا ملحوظًا لا يقل عن 10 نقاط مئوية في قطاع الزراعة، وزيادة كبيرة في نسبة عمال قطاع التجارة والخدمات (23%) وزيادة نسبية في قطاع البناء أيضا (5%). كما تُظهر القيمة المضافة لناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع الاقتصادي الغلبة المطلقة للمحروقات [8].

جدول (4):

نصيب الشغل وفق القطاع الاقتصادي (2003-2011)

القطاع الاقتصادي	2003	2005	2007	2010	2011
الزراعة	21,13	17,16	16,05	11,67	10,77
الصناعة	12,03	13,16	10,62	13,73	13,72
البناء	11,97	15,07	13,99	19,37	16,62
التجارة والخدمات (*)	32,58	35,36	36,46	55,23	58,89
الإدارة	22,29	19,25	22,88		
المجموع	100	100	100	100	100

(*) في 2011 و2012 تضم التجارة والخدمات الإدارة.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، مسح قوى الشغل.

تظهر بيانات الجدول رقم 5 أن أعلى نسبة من القوى الشغيلة الرجالية تتركز في قطاع الإدارة والخدمات (47%)، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية (13%)، كما أن هناك مهن أخرى غير مبينة تضم قرابة 18% من القوى العاملة الرجالية. ولا تضم الزراعة سوى 10% من القوى العاملة.

بالمقابل، نجد أن 77% من القوى العمالية النسوية تتركز في قطاع الإدارة والخدمات، كما أن نسبة أعلى بينهن يشتغلن بالحرف (7,5% مقابل 6% لدى الرجال).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (5):

توزيع اليد العاملة وفق قطاع النشاط والنوع

	الذكور		الإناث		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الإدارة والخدمات	12968	**46,6%**	4656	**77,3%**	17624	52,0%
البناء والأشغال العمومية	3535	**12,7%**	94	1,6%	3629	10,7%
الزراعة	2842	**10,2%**	156	2,6%	2998	8,8%
الصناعة	2060	7,4%	163	2,7%	2223	6,6%
الحرف	1649	5,9%	450	7,5%	2099	6,2%
أخرى	4653	16,7%	481	8,0%	5134	15,2%
بيانات ناقصة	150	0,5%	23	0,4%	173	0,5%
المجموع	27857	100,0%	6023	100,0%	33880	100,0%

المصدر: MICS4, 2012.

3. هيمنة القطاع الخاص والزيادة المستمرة لتعداد الوظائف المؤقتة:

يتميز سوق العمل بانحصار العمالة في القطاع الخاص. لقد تجاوز حجم هذا الأخير القطاع العام منذ التسعينيات، وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 1989، كان القطاع العام هو من يقدم أكبر قدر من مناصب الشغل، حيث وفر 54% من الوظائف. في عام 2011، انخفضت حصة الوظائف في القطاع العام إلى 40%، في حين ارتفعت حصة الوظائف في القطاع الخاص إلى 60%. تحتل الخدمة العامة غير السوقية الحصة الأكبر بنسبة 77%، بينما توظف المؤسسات الاقتصادية العامة 11% فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (6):

عدد الأجراء وفق القطاع الاقتصادي، EFT, 2011 (بالآلاف)

القطاع الاقتصادي	القطاع العام		القطاع الخاص		المجموع الوطني	
	المجموع	النساء	المجموع	النساء	المجموع	النساء
الزراعة	34	7	999	40	1033	47
الصناعات الاستخراجية	130	8	62	4	192	12
الصناعة	281	30	895	306	1176	336
البناء	128	9	**1467**	16	1595	25
التجارة	28	5	**1204**	53	1232	58
النقل والمواصلات	148	20	479	13	627	33
الخدمات السوقية	122	33	201	33	323	66
الخدمات غير السوقية	2973	824	449	160	3422	984
المجموع	3844	936	5756	625	9600	1561
المجموع (%)	40,0	9,8	**60,0**	**6,5**	100	16,3

ومع ذلك، فإن معظم العاملين في القطاع الخاص يعملون في وظائف مؤقتة (79.5% في عام 2011)، والوظائف الدائمة هي أساسا في القطاع العام. يُظهر الشكل رقم 2 التطور الإجمالي للأجراء من عام 2003 إلى عام 2011. يتقاطع المنحنيان في عام 2010، ثم ينفصلان في عام 2011، يزداد منحنى العمال الذين يتقاضون رواتب دائمة ببطء، في حين أن منحنى العمال غير الدائمين الذين يتقاضون رواتبًا ينخفض قليلاً [7].

شكل (2)

معدل الأجراء الدائمين والمؤقتين (2003-2011)

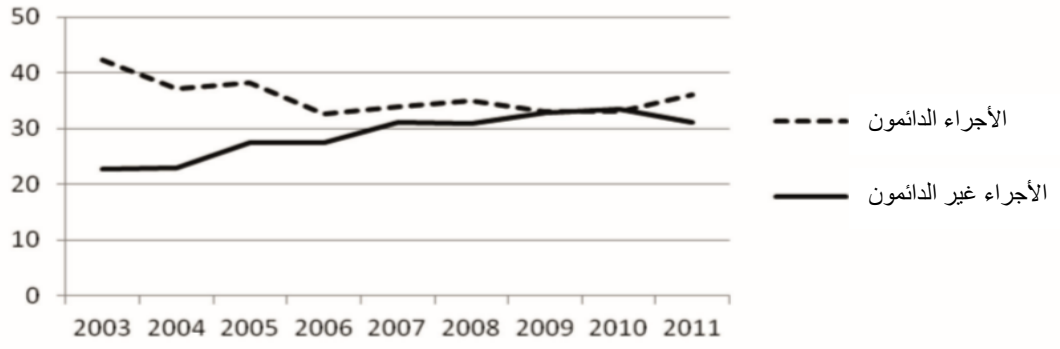

المصدر: ONS, EFT.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقا لبيانات الجدول رقم 7، بلغ معدل الأجراء الدائمين أعلى نسبة (44%)، وهي أعلى بين النساء (56% مقابل 41% لدى الرجال). في حين بلغ معدل الأجراء غير الدائمين 23% فقط. كما أن نسبة المستقلين في حدود 25%، وهي جد مرتفعة بين الرجال (28% مقابل 9% لدى النساء).

جدول (7):

توزيع اليد العاملة وفق الوضعية في المهنة وفق النوع

	ذكر		أنثي		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
صاحب عمل	1459	5,2%	224	3,7%	1684	5,0%
مستقل	7910	**28,4%**	567	9,4%	8478	25,0%
أجير دائم	11516	**41,3%**	3383	**56,2%**	14899	**44,0%**
أجير غير دائم	6135	**22,0%**	1544	**25,6%**	7679	**22,7%**
متدرب	408	1,5%	127	2,1%	534	1,6%
مساعد عائلي	348	1,2%	161	2,7%	509	1,5%
بيانات ناقصة	81	0,3%	16	0,3%	97	0,3%
المجموع	27857	100,0%	6023	100,0%	33880	100,0%

المصدر: MICS4, 2012.

4. البطالة، ظاهرة حضرية تمس بالدرجة الأولى العنصر النسوي والشباب:

كما يتضح من التوزيع الجغرافي (المدينة/الريف) للمعدلات، فإن معدل البطالة في عام 2011 كما في عام 2010، أعلى في المدينة منه في الريف (10.7% مقابل 8.7% على التوالي). هناك شيء واحد شبه أكيد: يختلف معدل البطالة من منطقة إلى أخرى ويسجل فوارق كبيرة. ومع ذلك، ونظرًا لكون العينة المستخدمة في EFT تستند إلى بيانات وطنية، فلا أحد يعرف بالضبط معدل العمالة حسب المقاطعة أو المنطقة. لذلك يتم استخدام العرض والطلب المسجلين من طرف ANEM من قبل السلطات المحلية، ولكن لا يتم إبلاغ هذه البيانات إلى الجمهور [8].

يظهر الاتجاه العام هشاشة أكبر بين النساء حيث بلغ معدل البطالة بينهن الضعف. سجل هذا الاتجاه مسارًا مختلفًا قليلاً في عام 2011 بعد زيادة ملحوظة في معدل البطالة بين الرجال، والذي ارتفع من 8.1% إلى 8.4%، يقابله انخفاض بنسبة 2% تقريبًا في بطالة النساء والذي مر من 19.1% في عام 2010 إلى 17.2% في عام 2011. ويفسر هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانكماش انخفاض في معدل البطالة (أقل من 2.4%) بين البالغين (أكثر من 25 سنة)، على وجه الخصوص. استمرت الفجوة في عام 2011 بين بطالة الشباب (16–24 سنة) والبطالة بين البالغين (25–60 سنة). يقدر معدل البطالة بين الشباب بـ 24% مع وجود تباين قوي بين الجنسين حيث يبلغ 38% للنساء و19.1% للرجال (انظر الشكل 3).

شكل (3)

معدل البطالة للشباب مقابل الكبار وفق النوع % (2001–11)

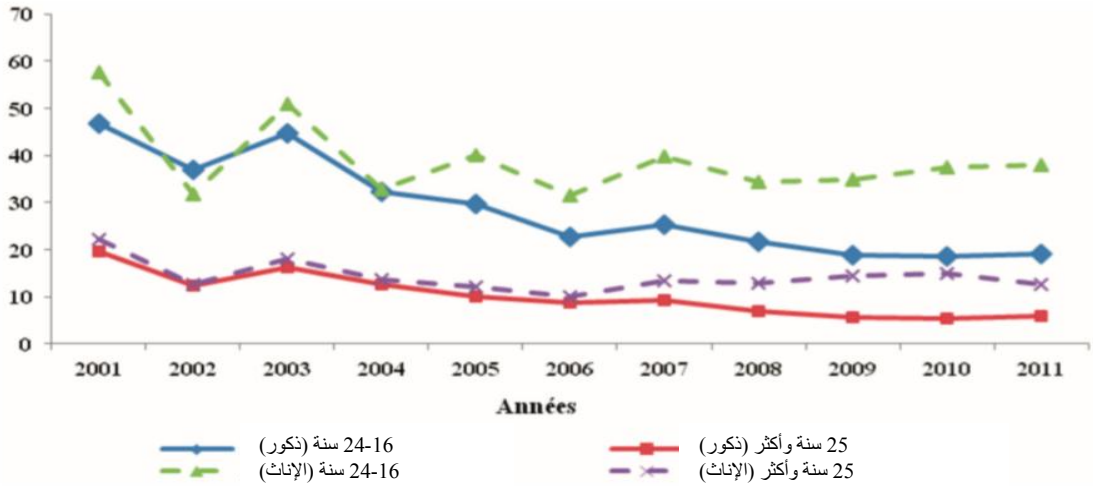

المصدر: ONS, EFT, 2011.

حاولنا استكشاف النقاط التي عرضها (Musete) أعلاه من خلال بيانات MICS4، فكانت النتائج مغايرة تماما، أنظر الجدول رقم 8 أدناه.

أولا معدل البطالة بين الذكور خمسة أضعاف المعدل النسوي (20% مقابل 4%)، كما نشاهد أنه في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة وطنيا 12%، فهو يرتفع إلى قرابة 22% لدى الفئة العمرية 20–24 سنة و20% لدى الفئة العمرية 25–29 سنة. نشاهد أيضا أن معدلات البطالة أعلى في المنطقة شمال شرق والهضاب العليا غرب والهضاب العليا وسط (17%)، وفي الأخير نسجل أن معدلات البطالة في الحضر والريف شبه متساوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (8):

معدل البطالة وفق مجموعة من المتغيرات

		غير ذلك	بطال	المجموع
النوع	ذكر	80,0%	20,0%	100,0%
	أنثى	95,9%	4,1%	100,0%
الفئات العمرية	15 - 19	87,9%	12,1%	100,0%
	20 - 24	77,8%	22,2%	100,0%
	25 - 29	80,1%	19,9%	100,0%
	30 - 34	86,0%	14,0%	100,0%
	35 - 39	88,8%	11,2%	100,0%
	40 - 44	92,6%	7,4%	100,0%
	45 - 49	93,8%	6,2%	100,0%
	50 - 54	94,6%	5,4%	100,0%
	55 - 59	94,5%	5,5%	100,0%
	60+	97,8%	2,2%	100,0%
فضاءات البرمجة الإقليمية	شمال وسط	89,5%	10,5%	100,0%
	شمال شرق	83,3%	16,7%	100,0%
	شمال غرب	87,6%	12,4%	100,0%
	الهضاب العليا وسط	83,7%	16,3%	100,0%
	الهضاب العليا شرق	90,2%	9,8%	100,0%
	الهضاب العليا غرب	83,1%	16,9%	100,0%
	الجنوب	92,2%	7,8%	100,0%
منطقة الإقامة	حضر	88,3%	11,7%	100,0%
	ريف	87,2%	12,8%	100,0%
	المجموع	87,9%	12,1%	100,0%

المصدر: MICS4-2012.

5. تباطئ الشغل في القطاع غير الرسمي:

رافق هيمنة القطاع الخاص حركية متزايدة للقطاع غير الرسمي. كان أتباع القطاع غير الرسمي هم الذين قادوا الاضطرابات الاجتماعية التي هزت البلاد في يناير 2011. بعد فترة من التسامح، قامت السلطات الجزائرية بأعمال قمعية، مصحوبة بتدابير لدمج التجارة غير الرسمية في الأسواق المهيكلة.

يُقدّر مستوى العاملة غير الرسمية (المعرَّف بغياب الحماية الاجتماعية للعمالة غير الزراعية) بنحو 40.7% في عام 2011 مقارنة بـ 45.6% في عام 2010 (Bellache, 2010). في القطاع الخاص وحده، لا يزال معدل التوظيف غير الرسمي أعلى بكثير من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل التوظيف الرسمي (المعدل التقليدي للعمالة الكلية). وفقًا للحسابات المستندة إلى بيانات EFT-2011، وصل معدل التوظيف غير الرسمي إلى 73.3%.

بمعنى آخر، في القطاع الخاص غير الزراعي، لا يحصل سبعة من كل عشرة عمال على تغطية الضمان الاجتماعي. زادت هذه النسبة بخمس نقاط بين عامي 2001 و 2011 [6].

وفقًا للبنك الدولي (2011)، يمثل العمل غير الرسمي في الجزائر 34.8% من الناتج المحلي الإجمالي؛ حصة العمالة المستقلة (les indépendants)، 29.6% من إجمالي العمالة وحصة العمال غير المتحصلين على تغطية الضمان الاجتماعي 63.3%. إن التقدير الوطني يتم حصريًا استنادا لبيانات EFT السنوية، بينما يستند تقدير البنك الدولي إلى معدل متوسط محسوب من عام 2000 إلى عام 2005 [7].

شكل (3)

معدل الشغل الرسمي وغير الرسمي ومعدل البطالة، 2001-11 (%)

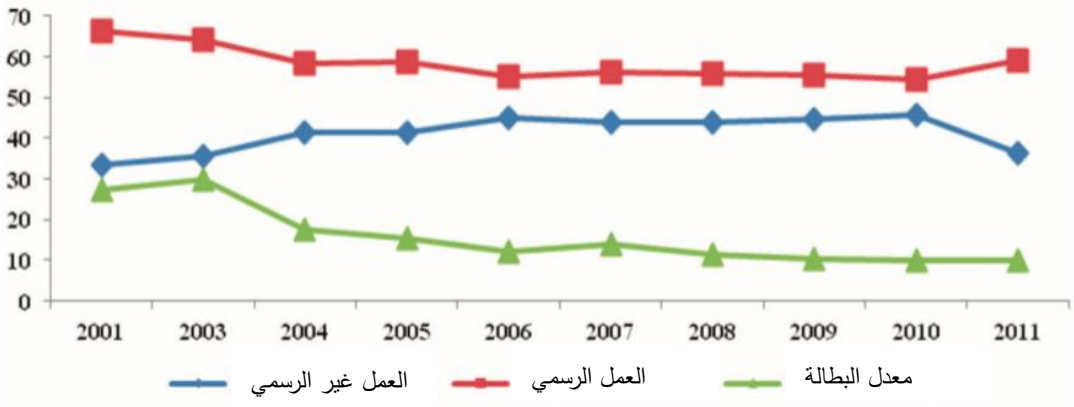

المصدر: ONS, EFT, 2011.

6. نظام الأجور:

لقد مر نظام الأجور بتغييرات كبيرة نتيجة لانخفاض معدل التوظيف الدائم وزيادة معدل التوظيف المؤقت. تم تحديد الحد الأدنى للأجور الوطنية المضمونة في التسعينات لجميع القطاعات، العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية. كجزء من خطة التعديل الهيكلي، قدمت لجنة الحوار الاجتماعي الثلاثية بندًا جديدًا (87 مكرر) يهدف إلى إدراج جميع المكافآت والعلاوات في الحد الأدنى للأجور. بعد خطة التعديل الهيكلي، وبعدما استقرت جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، طالب الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) بسحب هذا البند عند كل اجتماع للجنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحوار الاجتماعي الثلاثية، ولكنه لم يتم الاستجابة لهذا المطلب. في عام 2012، عدلت السلطات الجزائرية الحد الأدنى المضمون للأجور ورفعت المبلغ إلى 18000 دينار جزائري شهريًا، دون إلغاء البند 87 مكرر. تم تبني هذا البند في التسعينات، ويشمل هذا البند في حساب الحد الأدنى للأجور جميع المكافآت والتعويضات الأخرى المحددة بالنظر للمنصب المشغول. يبدو أن التكلفة المتزايدة للحد الأدنى للأجور (18000 دينار جزائري) لا يمكن الإيفاء بها بالنسبة للشركات التي تستمر في التفاوض مع الحكومة والنقابات. هناك إشكالية في تطبيقه في السياق الحالي [7].

جدول (9):

: الأجر الشهري المتوسط في القطاعات العامة والخاصة بالدينار الجزائري (2006 و2011)

القطاع	2006	2011
الوظيف العمومي (دون الإدارة)	24842	42681
الإدارة العامة	20770	45164
قطاعات عامة أخرى	7911	13315
القطاع الخاص	18842	27759
قطاعات خاصة أخرى	18866	39636
المنظمات غير الحكومية	19695	33098
المنظمات الخارجية	40743	52259
المتوسط الوطني	21667	36273

المصدر: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، 2006 و2011.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع:

1. Hamza Cherif Ali, **Population et emploi en Algérie : Tendances récentes et perspectives**, Sociétés, January 2007, Https://www.researchgate.net/publication/262259993.
2. Kamel Kateb, **TRANSITION DÉMOGRAPHIQUE EN ALGÉRIE ET MARCHÉ DU TRAVAIL**, L'Harmattan | « Confluences Méditerranée », 2010/1 N°72 | pages 155 à 172.
3. LAHCENE Bouriche, Chaib Bounoua, Les déterminants du marché du travail en Algérie : Une analyse quantitative des structures de l'offre et la demande d'emploi (1980-2009), **Les cahiers du MECAS**, N° 6, Décembre 2010.
4. Mohamed Saib Musette, Le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle ?, **CREAD, FCE** - Journées de l'entreprise algérienne : Emploi, Formation et Employabilité, Alger, 29 Octobre 2013.
5. Mohamed Saib Musette, **Les politiques de l'emploi et les programmes actifs du marché du travail en Algérie**, ETF-UE, 2014.
6. Moundir LASSASSI et Nacer-eddine HAMMOUDA, **LE FONCTIONNEMENT DU MARCHÉ DU TRAVAIL EN ALGÉRIE : POPULATION ACTIVE ET EMPLOIS OCCUPÉS**, Région et Développement n° 35-2012, pp 100-120.
7. Musette Mohamed Saib et Nacer-eddine Hammouda et Mohamed Arezki Isli, **Marché de travail et emploi en Algérie : éléments pour une politique nationale de l'emploi**, OIT, Alger, 2003, 80 p.
8. Nacer-eddine Hammouda, **Young, educated and unemployed: a review of Algeria's labour market reality**, BIT, 2010, October 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com